10 نيسان - 2022

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التداول تصدر عن مركز غداً لادارة الصراع وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

اللعبة الطويلة في العراق:

رجال الدين الشيعة والناشطون يجدون ارضية مشتركة لمواجهة الدولة

مركز غداً لإدارة الصراع

- مركز صنع قرار غير ربحي وغير حكومي .
- يعنى بتطوير عملية صناعة القرار في العراق من خلال تطوير الافراد والاساليب والادوات
- يهدف الى رصد كل ما يتعلق بالشأن العراقي في مراكز التفكير العالمية ومراكز صناعة القرار وتقديم البدائل بشأنها.
- يتعامل مع القضايا من باب مصلحة العراق القومية العليا ويقترح تنسيقاً للمصالح مع البلدان الاخرى بما لا يضر بمصلحة العراق.
- يسعى من خلال دبلوماسية موازية الى خلق بيئة تعاون اقليمية لادارة الصراع.
- يساعد الفواعل الداخلية على خلق بيئة حوار مستدامة

غداً
Tomorrow
لإدارة الصراع

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التدا ول تصدر عن مركز غداً لإدارة الصراع
وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

فريق التحرير | IRAQCOPY Iraq In Global Think Tanks

عباس راضي العامري

د. نصر محمد علي
د. كرار انور البديري
فيصل الياسري

د. محمد عبدالله الشمري
د. باقر جواد كاظم
د. ايناس عبدالسادة

+9647905400123 ghadncenter@gmail.com

اللعبة الطويلة في العراق:

رجال الدين الشيعة والناشطون يجدون ارضية مشتركة لمواجهة الدولة

الكاتب:

جينيف عبدو

زميلة زائرة في معهد دول الخليج العربية في واشنطن ومستشار في البنك الدولي وزميلة زائرة في مركز بروكنجز في الدوحة.

المصدر:

معهد دول الخليج العربية في واشنطن

https://agsiw.org/wp-content/uploads/05/2021/Abdo-Iraq-ONLINE-updated.pdf

التاريخ:

17 نيسان 2000

ترجمة وتحرير:

مركز غدا لإدارة الصراع - فيصل الياسري &
د. كرار أنور البديري

ملخص تنفيذي

مر ما يقرب على العشرين عاما منذ ان احتلت قوات التحالف التي قادتها الولايات المتحدة العراق، ليظهر اليوم جيل جديد من العراقيين يكافحون من اجل تحقيق رؤية ومصير مختلف لوطنهم عن ذلك الذي ورثوه من ابائهم. وخلال سعيهم هذا، فقد تشكل حلف غير رسمي مع رجال الدين العراقيين، في انتقالة نوعية من التوجه السائد في بلدان عربية عديدة حيث يسعى الشباب بميولهم العلمانية الى سحب الشرعية من القادة والمؤسسات الدينية. وقد التحق عدد كبير من رجال الدين العراقيين بالقوى المدنية والناشطين في المجتمع المدني في خطوة يمكن لها ان تعيد رسم ملامح الدولة العراقية. هذا التعاون الجديد مبني على مجموعة من الاهداف المشتركة منها: الاصلاح الجذري للنظام الداخلي سياسيا واقتصاديا، والرفض للتأثير الفكري والسياسي الايراني في داخل العراق. يسعى التحالف الضمني بين «الجامع والشارع» الى احداث التغيير عبر قنوات متعدده، منها الانتخابات البرلمانية. لكن التساؤل المطروح هو الى اي مدى سيتمكن الطرفان من النجاح في تحقيق نوع من الاصلاح السياسي والاقتصادي؟ هذه الورقة تسعى الى تحليل التحالف الغير رسمي بين بعض رجال الدين وزعامات المجتمع المدني العراقي لمعارضة الدولة التي يقودها الشيعة بناءاً على العشرات من المقابلات التي اجريت في داخل العراق للفترة من كانون الثاني وحتى نيسان ٢٠٢١، واستناداً الى العشرات من التقارير الاعلامية العربية، والمنشورات في مواقع التواصل الاجتماعي، وبيانات وفتاوى صادرة من رجال الدين، وتصريحات صادة من المتظاهرين، فضلا عن النتاج الاكاديمي. ان الانتخابات لوحدها لن تكون كفيلة بتغيير نظام تقاسم السلطة القائم منذ الغزو عام ٢٠٠٣. ومهما يكن من الامر، فان التحالف الضمني بين المتظاهرين ورجال الدين سيؤثر على الانتخابات ومن الممكن ان يدفع بالعراق الى مرحلة اكثر استقراراً.

مقدمة

في الخامس عشر من شهر تشرين الثاني لسنة 2019 اصـدر اية الله العظمى علي السيستاني بياناً على موقعه الرسمي معبرا فيه عن دعمه للتظاهرات الوطنية في العراق، والتي مضى على انطلاقها انذاك قرابة الشهر. طالب البيان من قوات الامن بايقاف استخدام العنف ضد المتضاهرين الشباب. كما دعا الى اصلاح النظام الانتخابي الاتحادي وذلك للحد من احتفاظ الاحزاب الشيعية الحاكمة بالتفوق غير العادل ، وكجزء من الجهد لاعادة ثقة العامة بالعملية السياسية. وقد اضفى تدخل السيد السيستاني هذا مصداقية ودرجة كبيرة من الشرعية لشكاوى المتظاهرين من الفساد الحكومي. ودعى السيستاني الى تقديم المسؤلين الفاسدين الى القضاء، والى استعادة الاموال المنهوبة، والى الغاء نظام الامتيازات غير العادلة الممنوحة الى الفاسدين. وفي بيان سابق في الشهر ذاته، كرر السيستاني مطلباً اخر من مطالب المتظاهرين المركزية الا او هو ضرورة اخراج ايران من العراق: «لا شخص او جماعة، لا انحياز الى رؤية محددة، لا لاعب دولي او اقليمي يمكنه مصادرة ارادة الشعب العراقي وفرض ارادته عليه.»[1]

وفي هذين البيانين، اصطف السيد السيستاني، اكثر مراجع الشيعة تبجيلا في العراق وفي خارجه، والمرجعية مع الشارع الشيعي منذراً بتحدي جدي للحكومة التي يقودها سياسيون شيعة منذ اسقاط نظام صدام حسين في سنة 2003. والان وبعد ما يقارب مضي عشرين سنة، فقد التحق رجال دين مهمين بقوى المجتمع المدني والناشطين – خطوة من الممكن ان تغير ملامح الدولة العراقية. هذا التعاون الجديد بين عناصر قيادية في المؤسسة الدينية وبين المجتمع المدني مبني على مجموعة من الاهداف المشتركة، منها: اصلاحات داخلية في المجال السياسي والاقتصادي، ورفض النفوذ الايراني الديني والسياسي في العراق.

ومن المنتظر رؤية اذا ما كانت ستفرز انتخابات شهر اكتوبر عن مخرجات تطابق مطالب الشارع ورجال الدين في الوقت نفسه. ويعتقد رجال الدين الذين تم استطلاع ارائهم في هذه الورقة ان الانتخابات بحد ذاتها لن تجلب الاصلاح السريع، ولكنها ستسهم في ذلك على المدى البعيد. «لا اعتقد

ان الانتخابات ستجلب الكثير من التغيير»، يقول السيد علي القزويني، احد رجال الدين في مدينة كربلاء. «لكنها اداة للتغيير البطيء.»[2] بعض قادة التظاهرات من جانب اخر توقعوا حدوث معارضة شعبية قوية بعد الانتخابات، لكونها ستفشل على الاغلب بتحقيق مطالب المجتمع، لذا سيكون عمر الحكومة القادمة قصيراً.

ستحلل هذه الورقة التحالف الغير رسمي بين بعض رجال الدين وزعامات المجتمع المدني العراقي لمعارضة الدولة التي يقودها الشيعة بناءاً على العشرات من المقابلات التي اجريت في داخل العراق للفترة من يناير وحتى نيسان، واستناداً الى العشرات من التقارير الاعلامية العربية، والمنشورات في مواقع التواصل الاجتماعي، وبيانات وفتاوى صادرة من رجال الدين، وتصريحات صادة من المتظاهرين، بالاضافة الى النتاج الاكاديمي. **ان الحراك التظاهري، والذي تركز في اغلبه في مناطق تقطنها الغالبية الشيعية، هو تحد حقيقي للنظام السياسي الذي تهيمن عليه الاحزاب والفصائل الاسلامية الشيعية.** تسعى هذه الورقة كذلك الى تفسير المعارضة المتزايدة لايران ولتدخلاتها في الشؤون العراقية من خلال التركيز على التمايز بين العرب الشيعة والايرانيين الشيعة، اللذان لا يتشاركان في عالمنا المعاصر نفس القيم الدينية او الهويات الوطنية. النتاج الادبي الواسع حول التشيع المعاصر تم اخراجه من خلال منظور التشيع الايراني. ولذلك، فان التشيع العربي المعاصر والمختلف بشكل كبير بخصائصه الذاتية، تم اهماله لحد كبير. ويعود السبب وراء ذلك الى درجة كبير بسبب الادعاء التاريخي الفارسي بامتلاك النسخة «الحقيقية» للتشيع، وفقا لما ذكره الباحث مائير ليتفاك، الذي اجرى بحوثا مكثفة بهذا الصدد.[3] لقد خضعت مصطلحات التشيع والشيعة الى تفسيرات مختلفة عبر القرون قبل ان تصل الى ما يعرف بالضيق اللفظي. الان فان المصطلحين يفهمان عالمياً باشارتهما الى الشيعة الاثني عشرية التي يعتنقها الايرانيون، والتي يؤمن اتباعها بعودة الامام الغائب، الامام الثاني عشر، المهدي، ليدخل الارض بمرحلة من العدالة التامة والفضيلة.

تحاول هذه الورقة الاجابة عن الاسئلة التالية، وتاثيراتها الداخلية والاقليمية، هل تستطيع المرجعية العراقية، المتمثلة بالسيستاني، باضفاء

الشرعية على دولة مرفوضة من قبل شريحة واسعة من الناس وموصومة بالفساد، وعـدم الكفاءة والعجز من خلال العمل على فرض التغيير الحكومي؟ هل باستطاعة المتظاهرين وغالبيتهم من الشباب، والذين يصف البعض منهم نفسه كعلماني التوجه ويدعو الى الفصل بين الدين والدولة، تشكيل تحالف ضمني مع المؤسسة الدينية – على خلاف النزعة التي سادت في الدول العربية الاخرى والتي نأى فيها الجيل الشاب بنفسه عن المؤسسات الدينية؟

واذا ما نجح كل من المتظاهرين ورجال الدين في تقليص نفوذ ايران الايديولوجي والسياسي – وهو شيء يرى الكثير من العراقيين بانه حاصل بالفعل – فهل سيصبح هذا نموذجا للمجتمعات ذات الغالبية من الشيعة العرب في المنطقة؟ احد العوامل التي تغذي الاحتقار الشعبي لايران هو العنف المزمن الذي يقوم بارتكابه الاف من قوات الميليشيات الشيعية المدعومة من ايران. منذ اندلاع الموجة الكبرى للمظاهرات في تشرين من عام 2019، اضحى قادة التظاهرات في جميع انحاء البلاد اهدافاً للقوات الشيعية التي تحاول اسكاتهم. وطبقاً لتقارير الامم المتحدة، مئات من المتظاهرين تم قتلهم، واخرين تم اختطافهم وتغييبهم.[4] «لولا وقوف المرجعية مع المتظاهرين، لاستئصلت الاحزاب السياسية جميع المتظاهرين في مجزرة تاريخية»، قال اوس الخفاجي، القائد السابق في قوات الحشد الشعبي، والذي ترك هذه القوات وتم اعتقاله في سنة 2019.[5] بعض الميليشيات في الحشد الشعبي تاخذ اوامرها من ايران. وذكرت تقارير اعلامية ان الخفاجي تم اعتقاله بناء على اوامر من ميليشيات مدعومة من ايـران لانتقاده التدخل الايراني في العراق ولتركز قوة الميليشيات الشيعية تحت سلطة قائد مدعوم ايرانيا وخارج سيطرة الدولة العراقية.[6] وعندما بدأت المظاهرات اول الامر، دعا بعض الخبراء الولايات المتحدة لمساعدة رئيس الوزراء العراقي لكبح جماح الميليشيات. لكن واشنطن كانت غير مستعدة استراتيجيا وعسكريا لمواجهة الميليشيات بشكل مباشر لما في ذلك من مخاطرة بخلق صراع داخلي في العراق واحداث المزيد من عدم الاستقرار.[7]

ان هذا الفصل الجديد من تاريخ العراق يدفع بالتساؤل عما اذا كانت سنوات العنف الطائفي بين السنة والشيعة بدأت بطي صفحتها، ليحل محلها انقسام اخر داخل المجتمع الشيعي هذه المرة. ففي الماضي، حتى وان لم يكن الشيعة متوحدين بين انفسهم، فان خلافاتهم كانت محجوبة بجهودهم المشتركة لمحاربة المسلحين السنة، مثل القاعدة والدولة الاسلامية في العراق والشام. في سنة 2014، سيطرت داعش على ثلث الاراضي العراقية. اما الان، فان هذه التهديدات قد تم احتوائها الى درجة كبيرة، وعلى الشيعة ان يتعاملوا مع تشضيهم، والذي كان عاملاً في تقويض حكم الدولة. وقد اثبتت الهوة الموجودة بين الاطراف الشيعية المتنافسة انها مزعزعة للاستقرار بنفس القدر الذي كانت يفرزه العنف الطائفي في ما مضى.

ان الصراع بين الاحـزاب السياسية الشيعية من جهة ورجـال الدين والمجتمع المدني من جهة اخرى يوضح ايضا انه في الوقت الذي تمتلك فيه ايران انصارا داخل العراق وبشكل مؤكد، الا انه ليس كل الشيعة يتبعون النموذج الايراني الثيوقراطي، والذي يعود فيه القول الاخير في كل شؤون الدولة الى المرشد الاعلى. تاريخياً، يوجد هناك تمايز كبير بين المدارس الفكرية بين قم في ايـران، والنجف في العراق. ومنذ ثورة سنة 1979 الاسلامية في ايران، عندما ذهب اية الله الخميني بالتقليد الشيعي الى درجة متطرفة وفرض تفسيره المتطرف للمفهوم التاريخي لولاية الفقيه، اصبح الانقسام بين النجف وقم اكثر وضوحا.

ومع سعي صناع السياسة الغربيين لتقليص النفوذ العسكري والسياسي الايراني في الشرق الاوسـط، فان فهم حقيقة ان كثير من المجتمعات الشيعية العربية تتطلع ايضا الى اخراج ايران من بلدانها هو امر في غاية الاهمية. وعليه، يمكن اعتبار هذا مدخلا للعمل المشترك بين الساسة الغربيون وهذه المجتمعات الشيعية من اجل موازنة النفوذ الايراني.

IRAQ COPY

التركيبة السكانية الشيعية في الشرق الاوسط*

البلد	السكان الشيعة	مجموع السكان (مليون نسمة)	نسبة الشيعة من السكان
ايران	61.8	68.7	90%
العراق	17.4	26.8	65%
السعودية	2.7	27.0	10%
لبنان	1.7	3.9	45%
الكويت	773.000	2.4	30%
البحرين	520.000	700.000	75%
سوريا	190.000	18.9	1%
الامارات	160.000	2.6	6%
قطر	140.000	890.000	16%

*ولي نصر، عندما ينهض الشيعة، مجلة الفورين افيرز، 2006

السياق السياسي والاقتصادي

اين تبدأ وتنتهي الدولة العراقية، واين تستمر الفواعل والمؤسسات اللادولتية، هو هدف مرن يتغير بتغير الاوضاع الامنية وبتغير اللاعبين السياسيين، وبنفوذ الحكومات الخارجية، وبالصراعات الجارية في منطقة الشرق الاوسط. هذه السيولة هي احد اهم التحديات التي تواجهها عملية الاصلاح السياسي والاقتصادي.

لقد دفع المجتمع المدني ولفترة طويلة ثمن عدم الاستقرار والمصير المجهول، لكنه الان بدأ باستعادة اهميته كلاعب مهم في الفضاء السياسي. وتحمل المظاهرات مسؤولية فشل وضعف الدولة العراقية على اعتاق الحكومات الشيعية المتتابعة الفاسدة والتي تعمد بعض منها تغذية التوترات الطائفية داخل المجتمع العراقي.

لقد شهد الشباب العراقيون الذين وصلوا الى نهاية العشرينات من العمر الاقتتال الطائفي المرير بين السنة والشيعة في السنوات 2007-2008، والذي يوصف بالاحداث الطائفية، وكثير منهم عاش التهجير والنزوح نتيجة لهذا العنف. في حين سعى البعض منهم لتجنب الانقسامات

الطائفية تماما والعمل باتجاه تبني هوية وطنية جامعة، منادين بشعارهم المألوف: «نريد وطن.» وبالرغم من عراقيين من خلفيات متنوعة، من بينهم اكاديميين، رجال دين، سائقي سيارات الاجرة، شاركوا بالمظاهرات، لكن الاغلبية الساحقة للمتظاهرين كانوا من الشيعة. «من الطبيعي ان التشيع لعب دورا في التظاهرات لان الدافع القوي للوقوف بالضد من الظلم له جذور عميقة في التاريخ الشيعي و هو جزء اصيل من الوعي الشيعي،» وفقا لجواد الخوئي، احد رجال الدين المهمين في مدينة النجف.[8]

ان اتساع الفجوة بين النمو السكاني، الذي يترتب عليه ارتفاع كبير في الطلب على الوظائف والخدمات، والموارد المتاحة لسد هذه المطالب هو احد اهم التحديات الملحة التي تواجه العراق اليوم. وبالرغم من ان العراق لم يقم باجراء اي احصاء رسمي للسكان منذ عام 1987، الا ان عدد سكان العراق يقدر بما يزيد على 41 مليون نسمة، طبقاً لاحصائيات البنك الدولي.[9] ومن المتوقع ان يرتفع عدد السكان ليصل الى 53 مليون نسمة بحلول العام 2030 بمعدل نمو سنوي يبلغ 2.75%.

واستمر معدل الخصوبة في العراق بالمحافظة على مكانته كاحد اعلى المعدلات على مستوى العالم (4.27% بين السنوات 2015-2020). حوالي 40% من سكان العراق تبلغ اعمارهم مادون 14 عاما، و 20% تتراوح اعمارهم بين 14 و24، و 33.7% هم من الفئة العمرية بين 24 و54 سنة. وتقدر نسبة العاطلين عن العمل 30% وهذا الرقم مرجح للزيادة في السنوات القادمة.[10]

ويصنف الشباب العراقي اليوم كاحد اكثر الفئات السكانية المستبعدة في المجتمع، حيث يواجهون نقصا كبيرا في الحصول على الوظائف وبالتالي غياب القدرة على المساهمة المنتجة في المجتمع. وطبقا لما جاء في التقرير الذي نشره المجلس الاطلسي في فبراير الماضي فان 60% من سكان العراق هم من الفئة العمرية تحت سن الخامسة والعشرون سنة.[11]

وغالبا ما يتم الاستشهاد بقلة التوظيف كاحد العوامل المحفزة للانضمام الى جماعات العنف، وذلك لاسباب اقتصادية، او للحصول على المكانة الاجتماعية والاحترام.[12] وكانت البطالة احد القضايا الرئيسة التي

حفزت الاضطرابات المدنية في نهاية سنة 2018، حيث اندلعت موجة متقطعة من الاحتجاجات، كان يقودها بشكل واسع جموع من الشباب الساخط، اشتعلت في بعض مناطق البلاد، لتعود الى الاندلاع مجددا في تشرين من العام 2019. وقد ساهم انتشار وباء كورونا وانخفاض اسعار النفط مساهمة كبيرة في مفاقمة الازمات الاقتصادية والاجتماعية في العراق.

ان احد اكبر اوجه القصور التي اعترت عملية اعادة اعمار العراق بعد سنة 2003 هو الفشل في تنويع الاقتصاد العراقي بعيدا عن الاعتماد بشكل كبير على العوائد المالية المتاتية من القطاع النفطي، والفشل في زيادة العمالة في القطاعات غير النفطية. ان القسم الاغلب من قوة العمل العراقية اليوم لا تزال عاملة ضمن القطاع العام. ووفقا لذلك، فان الاقتصاد العراقي اليوم يستمر بكونها اقتصادا ريعيا تلعب في الدولة دورا مهيمنا في العملية الاقتصادية وفي توزيع الثروة. لكن هذا التوزيع للثروة موبوء الى درجة كبيرة بالفساد. حيث ان العراق اليوم يقف في اماكن متقدمة بين الدول الاكثر فسادا في العالم، وفقا لمنظمة الشفافية العالمية، والتي صنفت العراق في المرتبة 169 من اصل 175 بلد في مؤشر مدركات الفساد لسنة 2017.[13]

ويبقى الفساد احد مظالم العراقيين الرئيسة التي يحملون حكومتهم وزرها واحد المحركات الاساسية للتعبئة السياسية في حراك التظاهرات. وطبقاً للاستطلاع الذي اجرته المستقلة لحساب المعهد المستقل للإدارة ودراسات المجتمع المدني، فان الفساد الحكومي يشكل مصدر قلق رئيسي لتسعة وثلاثين بالمئة من العراقيين في سنة 2019، في تصاعد ملحوظ من الارقام التي تم تسجيلها في سنة 2004 عندما ذكر 13% من العراقيين ان الفساد هو مصدر قلق رئيسي بالنسبة لهم.[14] الفساد وسرقة المال الحكومي يمكن استشعاره بشكل مباشر من قبل العراقيين: فالتجهيز بالكهرباء في الغالب يكون متقطعا، والرعاية الطبية شحيحة، وتحديدا منذ بداية انتشار وباء كورنا، وحال التعليم في العراق هو مادون المستوى المثالي.

رؤية الحوزة الدينية:

مع التشضي الحاصل للدولة والمديات غير المسبوقة للاضطرابات المدنية، فان قسما من الجهات المنضوية تحت لواء المرجعية ترى ان من واجبها الديني الانخراط ضمن الفضاء السياسي. **فرجال الدين العراقيين يخبرون الزائرين الاجانب بانهم لا يتدخلون في السياسة الا اذا اقتضت المصلحة بذلك**، وهو مصطلح فقهي يتم استحضاره عادة في اوقات الخطر الداهم، ولحماية الصالح العام. لكن في واقع الامر فان الدور الذي يلعبه العديد من رجال الدين يتداخل فيه الديني والسياسي، بالشكل الذي يجعل تحديد مدى نفوذهم في كلا المجالين امراً عسيراً. فبالرغم من ان دور رجال الدين كان واضحا منذ تشكل الدولة التي يقودها الشيعة منذ العام 2003، فقد سعى رجال الدين العراقيون الى المحافظة على استقلاليتهم من الدولة. ووفقا لما طرحته الباحثة مارسين الشمري، والتي اجرت بحوثا مكثفة حول المؤسسة الدينية العراقية، «ان الخوف من سيطرة الدولة نابع من الاضطهاد الشديد الذي عانى منه رجال الدين الشيعة خلال فترة حكم صدام حسين.»[15] وبهذه الطريقة، **فقد ظهرت السلطة الدينية كفاعل وان لم ينص الدستور على منحهم اي صلاحيات تذكر**، ولم يظهر رجال الدين اي رغبة في اتباع نموذج ايران الثيوقراطي حيث تتمأسس هناك سلطة رجال الدين.

عند انفجار الحراك التظاهري في اكتوبر 2019، مثل الاضطراب المدني مأزقا لرجال الدين: كيف يمكن لهم دعم المتظاهرين من دون خلق المزيد من عدم الاستقرار السياسي ومن دون ان يصبحوا عرضة للاعمال الانتقامية من قبل الفواعل اللادولتية المدعومة من ايران او من عناصر تعمل تحت غطاء الدولة ولكنها معادية للحوزة؟ في بادئ الامر، اظهر السيد السيستاني موقفا اكثر حيادية، لكنه تغير مع بداية شهر نوفمبر 2019 ليصبح بعد ذلك مؤيدا للاحتجاجات ومنتقدا للحكومة وبشكل ثابت.

ومهما يكن من الامر، فان بعض الناشطين الشباب يمتلكون الاجابة لهذا السؤال. لقد تم ترتيب لقاءات مع رجالات دين في تشرين من سنة 2019، بعد ان التمس الناشط الشاب في محافظة النجف، ياسر مكي، السيد الخوئي، احد رجالات الدين المؤثرين في المدينة من اجل جدولة لقاءات

لغرض النقاش بين رجال دين ومتظاهرين شباب من بغداد، والنجف، والناصرية. «لقد اجرينا لقاءات مع رجال دين وعلى اعلى المستويات،»[16] وضح ياسر مكي. «لقد قلت، «نحن بحاجة الى هذه اللقاءات لكوننا في مرحلة حرجة من التظاهرات.» وقال مكي ان اللقاءات استمرت من اربع الى ثلاثة اشهر، وقد ادت الى ازدياد الدعم من قبل رجال الدين الى المتظاهرين. رجال الدين الذي كانوا قد حضروا هذه اللقاءا لم يرغبوا بالافصاح عن هويتهم، لكون قسما كبيرا منهم هم من المقربين الى السيد السيستاني.

رجال الدين الذين اما شاركوا في اللقاءات او اصطفوا مع المتظاهرين في وقت لاحق قالوا بانه من المنطقي ان تدعم الحوزة الحراك التظاهري. اولا، السيد السيستاني في ذلك الوقت جعل دعمه لحركة التظاهر واضحا جدا. ثانيا، ان حوزة النجف ترى في نفسها قوة تسعى لخير عامة العراقيين. وفيما يتعلق بالمتظاهرين، قال السيد مهدي الحكيم، الاستاذ في حوزة النجف وأمام جامع الجواد، «كان من الطبيعي للمرجعية ان تدعم مواقف المتظاهرين بسبب، اولا، كونهم ابنائنا، وثانيا، لشرعية مطالبهم، بغض النظر عن هوية المتظاهرين او توجهاتهم.»[17] الحكيم هو سليل احد اكثر العوائل الدينية المحترمة في العراق.

السيد عمار الحكيم، رجل الدين العراقي القوي الذي قاد المجلس الاعلى الاسلامي في العراق للفترة من 2009 ولغاية 2017، قال بان رجال الدين يرغبون بالعمل مع المتظاهرين لايجاد حلول. «لقد فتحنا قنوات للتواصل مع المتظاهرين وقادتهم وعلى جميع المستويات والصفوف منذ اليوم الاول للتظاهرات... معظم المطالب التي تم رفعها في المظاهرات تتناغم بشكل كبير مع الرؤية التي طرحناها في العشر سنوات الماضية.»[18] «وفي المظاهرات الاخيرة، وقفت المرجعية مع المطالب الشعبية الحقيقية للناس ونادت بانتخابات عادلة وحرة لاعادة ثقة الناس بالنظام الديمقراطي وبمؤسسات الدولة.»[19]

وقال اخرون بوجود اسباب اكثر تشاؤمية وراء تدخل رجال الدين في هذه المسالة. فقد لاحظوا ان السيد السيستاني وغيرهم من كبار رجال الدين ساعد الاحزاب الشيعية (الذي يحكمون البلاد الان كجز من طبقة

سياسية والتي يتهمه العراقيون بالفساد الشديد) بالصعود الى السلطة في بادئ الامر. وبالتالي، فان دعمهم للتغيير الان وتبنيهم للحراك التظاهري هو من اجل اخلاء ذمتهم. «المرجعية في النجف كانت من الداعمين للاحزاب الشيعية المتسببة بالفساد، والنهب، وتدمير البلاد،» قال اسعد الناصري، خطيب جمعة في جامع الكوفة في مدينة النجف. «لقد كانت المرجعية من اهم المؤثرين في عملية اختيار رؤساء الـوزراء في عدة دورات انتخابية»، على مر السنوات، يقول الناصري، الذي انشق عن حركة السيد مقتدى الصدر في سنة 2020، عندما انقلب السيد الصدر على المتظاهرين. الناصري من الداعمين للمتظاهرين.[20]

يعتقد الناصري ان التحالف غير معلن بين رجال الدين والمتظاهرين هو «زواج مصلحي». «الكثير من المتظاهرين لا يكترثون بالمرجعية. لكنهم يعرفون اهميتها ونفوذها. هذه المعرفة تجعلهم يطالبون المرجعية بالتدخل... وهذا المطلب هو حق شرعي للمتظاهرين، على الرغم من اختلاف توجهاتهم الفكرية.»[21]

وتؤيد استطلاعات الراي وجهة النظر المتشائمة هذه والتي تقول ان المتظاهرين يستخدمون المرجعية لتحقيق اهدافهم والعكس بالعكس. في الوقت الذي يقدس فيه الكثير من العراقيين السيد السيستاني، فان المؤسسة الدينية بصورة عامة تفقد الكثير من شعبيتها بشكل متزايد.[22] ووفقا لاستطلاع رأي اجراء منقذ داغر، المدير السابق للمستقلة للابحاث والدراسات والذي يعمل الان مع غالوب، فان 38% فقط من العراقيين في سنة 2021 قالوا بانهم يثقون بالمؤسسة الدينية.

احد اكثر رجالا الدين الفاعلين سياسيا في حراك التظاهرات هو محمد اليعقوبي، والذي يسكن النجف لكن اغلبية اتباعه يعيشون في مدينة البصرة في جنوب العراق، احد اهم مراكز الحراك التظاهري. وبالرغم من امتلاك اليعقوبي الكثير من الاتباع في البصرة، فانه لا يمتلك الكثير من الشعبية في الاجزاء الباقية من البلاد، وفقا لما ذكره احد الناشطين العراقيين. لكن اليعقوبي يمتلك تاريخ طويل في مجال النشاط السياسي. على سبيل المثال، فقد لعب اليعقوبي دورا مهما في السجالات السياسية، مثل صياغة الدستور العراقي، وقد دعا اليعقوبي الى ان تكون الشريعة

ذات اسبقية على القانون المدني.[23] في الثلاثين من اكتوبر 2019، بعد حوالي شهر من الاحتجاجات الضخمة، اصدر اليعقوبي بيانا امتدح فيه ما اسماه «الانتفاضة من اجل حرية العراقيين». وقد قال اليعقوبي في البيان، «احد الثمار القيمة التي تحققت من نهضة الشباب في انتفاضة التحرير هي استعادة الهوية الوطنية التي سلبها الطائفيون والفاسدون والعملاء... حتى فقد العراقيون الامل باحياءهذه الهوية وجعلوا الكثير من ابناء هذا الوطن يهاجرون من العراق. لكن شباب العراق الشجاع...وحدوا كل فئات الشعب تحت شعار الوطن الواحد المستقل.»[24]

وحتى قبل بدأ التظاهرات، فقد دعا اليعقوبي للاصلاح السياسي في سنة 2018. في نفس تلك السنة ابلغ ممثلية بعثة الامم المتحدة في العراق بان المجتمع الدولي ودول الجوار مساهمين في مشاكل العراق، مثل شحة المياه.[25] وفي بيان اخر في شهر اكتوبر من سنة 2018، بعد تنصيب عادل عبد المهدي رئيسا لوزراء العراق، قال اليعقوبي ان الشعب كان لديه بارقة امل في في الحكومة الجديدة بان تكون حكومة وطنية توفر الامن والخدمات والازدهار الاقتصادي. لكن اليوم، وبعد اعلان اسماء هويات اعضاء الحكومة، فقد الناس الامل بها، كون بعضا منهم سبق وان تم اتهامه بالارهاب، والفساد، والانتماء الى الجنسية الاجنبية. «[26] في اشارة واضحة الى ايران. وبعد سنة من اصدار هذا البيان، وخلال موجات الاحتجاج الكبيرة التي عمت البلاد، طالب المتظاهرون باستقالة عادل عبد المهدي، الذي استقال من منصبه في تشرين الثاني من سنة 2019.[27] وبالرغم من دعم رجال الدين للمظاهرات، فلم يدعم السيد مقتدى الصدر، الذي كان من المحرضين الدائمين على التظاهر واحد رموز الحركة الاحتجاجية في العراق، هذه المرة الاحتجاجات، انما قام بالتحريض باستخدام العنف بالضد منها. وقد اعلن في يناير 2020 سحب دعمه للاحتجاجات الشعبية.

ويعد التيار الصدري احد اقوى الحركات في الحياة السياسية في العراق منذ 2003، وهو تيار مشبع بالخطاب المعادي للاستكبار ويدعو الى العدالة الاجتماعية. في سنة 2015، فقد اشرف السيد الصدر على حركة معارضة تتكون من الطبقات المسحوقة ودعت الى تبني نهج وطني يطوي صفحة الطائفية الى الابد. ولكن، منذ سنة 2020، اصبح الصدر معارضا شديدا

للمظاهرات. وقد هاجمت قواته المسلحة، المعروفة بالقبعات الزرق، لتصيب وتقتل العديد من المتظاهرين في بغداد والنجف.[28] احد اكثر الهجمات دموية حدثت في النجف في الرابع من فبراير 2020. الهجمات التي دفعت السيد السيستاني لادانة العنف المستخدم ضد المتظاهرين في خطبة الجمعة. هذا العنف الذي من الممكن ان يؤثر على حظوظ السيد مقتدى الصدر السياسية، على اقل تقدير بين النخب الشيعية المتعلمة، على الرغم من احتفاظه بالتأييد في مدينة الصدر وغيرها من مناطق العراق. السيد الصدر، الذي لا يعد عالما دينيا بخبرة كبيرة- حتى وان كان ينحدر من سلالة دينية معروفة- يعتقد بانه لايحظى بالرضا التام من قبل مرجعية النجف. ومع ذلك، فقد توقع احد الخبراء بان السيد الصدر يمكن ان يحقق اعلى قدر من الاصوات في انتخابات اكتوبر.

الناصري، القيادي الصدري السابق، هو احد الامثلة على الاشخاص الذين انشقوا عن الصدر بسبب موقفه من الحراك التظاهري. ومباشرة بعد سحب السيد الصدر دعمه للمتظاهرين، قام الناصري بخلع عمامته في اشارة الى انفصاله عن التيار الصدري، ثم قام بادانة السيد الصدر شخصيا والتحق بالمتظاهرين.[29] ومنذ ذلك الحين، اصبح الناصري ناشطا على تويتر، داعيا لمحاسبة القادة الفاسدين ويدين التدخل الايراني في العراق. ويتملك حوالي 300 الف متابع.

ونتيجة لذلك، يقول الناصري بانه تمت معاقبته من قبل الميليشيات المدعومة من ايران ومن قوات الصدر.»الوقوف بوجه الاحزاب الفاسدة والميليشيات يحتاج الى شجاعة لان كل من يقوم بذلك سيكون عرضة للابتزاز، والتهديدات والحملات المنظمة. لقد تعرضت الى شتى انواع التهديدات والاستنكارات، حتى من قبل رجال دين الذين يريدون اسكات صوت التظاهرات.»[30]

ريناد منصور، الباحث في المعهد الملكي البريطاني والذي كتب بغزارة عن الظاهرة الصدرية، وضح في دراسة شارك في تأليفها ان القول بان الصدر مر بتحولات فكرية منذ عام 2015 يمكن استشفافه من خطابه الوطني، هو قول غير دقيق. في الواقع، ان تقارير وسائل الاعلام ومراكز الابحاث الغربية

IRAQ COPY

(التي رسمت صورة للصدر على انه تخلى عن الفكر الاسلامي الشيعي وتبنى فكر سياسي مبنى على قضايا علمانية) هي تقارير مضللة.[31]

ان عدم ثبات مواقف الصدر تجعل منه لاعبا سياسيا غير ممكن التنبؤ بتصرفاته ويبدو بانه يغير اراءه بناء على السياق السياسي. وهذا يتضمن علاقته بايران. فالصدر معروف بمطالبته جميع القوات الاجنبية للخروج من العراق، وتحديدا قوات الولايات المتحدة والقوات الايرانية. ولكن، يعتقد بانه متبني للنموذج الايراني القائم على ولاية الفقيه، والذي يحكم فيه رجال الدين الدولة، وقد قام السيد الصدر بزيارات عديدة الى ايران والتقى بالمرشد الايراني الاعلى.[32] وبعد سنوات من النزاعات الفقهية مع مرجعية النجف، يبدو ان الصدر توقف عن الدخول في مثل هذه المنازعات. وقد كتب ريناد منصور ان الصدر يسعى للوصول الى ترتيب جديد مع الايرانيين – وهذا حد اسباب معارضته للحراك التظاهري في العراق والذي يحمل بوضوح طابعا مضادا لايران.

النظرة من الشارع: التنافس الهوياتي الشيعي

تعكس حركة الاحتجاج الشبابية، المكونة في الغالب من الشيعة العراقيين، مفارقة عجيبة: ذلك بإن نظام تقاسم السلطة الذي وضعته الولايات المتحدة بعد الغزو في العام 2003، خصصت فيه المناصب الحكومية لطوائف وأعراق مختلفة، بهدف معالجة التهميش الذي مر به الشيعة على مدى عقدين من الزمن في ظل حكم صدام حسين ذي الغالبية السنية. وعليه كان يُنظر الى دستور العراق الجديد، والذي تمت صياغته بعد سقوط صدام حسين، على أنه يمثل تقدم للمجموعات التي صاغته، أي الشيعة والأكراد. ولكن يبدو الدستور لم يعالج هذه المشكلة، اذ تقول مها يحيى، الباحثة في مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي في بيروت: «نظرا لأن الدستور لم يكن ثمرة إجماع اجتماعي وسياسي، وخالٍ من آليات التنفيذ، فقد أصبح عاملاً آخر مثيرًا للانقسام في نظام الحكم العراقي الممزق بالفعل».[33]

ومع ذلك فإن **النظام السياسي لم يكن مفيدا بالضرورة لجميع الشيعة، وبالأخص جيل الشباب**. فعلى مدى عشرين عاما بدا من الواضح،

إن اختزال السياسة بالدين والهوية قد أنتج حالة عراقية من سياسات المحسوبية، كالمحسوبية في توزيع المناصب السياسية تجاه الطائفة ذاتها التي صمم النظام السياسي لمساعدتها. ولكن لا يبدو الأمر سيان مع بقية المجتمع الشيعي. فعلى سبيل المثال، **على الرغم من هيمنة النخبة السياسية الشيعية على الحكومة، إلا انه تم تسجيل أعلى معدلات الفقر في العراق في المناطق الشيعية بشكل أساسي**. ففي العام 2007، مثلا، بالرغم من ارتفاع عدد الشيعة في الحكومة، ولكن كانت أعلى معدلات الفقر بشكل أساسي في محافظتي المثنى وبابل، وفقًا لتقديرات للبنك الدولي. ومع ذلك لاتزال هناك معدلات فقر مرتفعة مستمرة في المناطق الشيعية بحسب مؤشرات البنك الدولي.[34]

تشير الروايات المباشرة من المتظاهرين الشيعة الشباب في إن أسباب احتجاجهم ونزولهم الى الشارع يعزى الى **الشعور العميق بالغضب** من الدولة التي يقودها السياسيين الشيعة حيث كانوا يتوقعون أنها ستوفر لهم حياة أفضل من حياة آبائهم. لذلك سعى المتظاهرون جاهدين لوضع حد لنظام تقاسم السلطة الطائفي والعرقي واستبداله بدولة مدنية. ومن وجهة نظرهم فإن إعطاء الأولوية للمصالح الطائفية، أدى فقط إلى الحكم غير الفعال في العراق. وعليه فقد تعهدوا بمواصلة الاحتجاجات حتى تلبية مطالبهم، وبالرغم من أن البعض منهم كان متفائلا أكثر من غيرهم بشأن ما إذا كان التغيير سيحدث في المستقبل القريب. قال حسين الغرابي، أحد قادة الاحتجاجات المعروفين في الناصرية، إن «تشرين لها أهداف استراتيجية رئيسة، واهمها إنهاء نظام المحاصصة الحقير الذي دمر البلاد، وتعديل الدستور، والبدء في عقد اجتماعي جديد».[35]

وفقًا لاستطلاع الرأي الذي اجراه معهد المستقلة للبحوث والدراسات في العراق (IIACSS) الذي يتراسه منقذ داغر، أنه منذ العام 2005 إلى 2006، كان 62٪ من العراقيين يعتقدون أن بلادهم تتحرك في الاتجاه الصحيح. لكن بحلول نهاية العام 2019، وافق 19٪ فقط على أن البلاد تسير في الاتجاه الصحيح. في حين وافق 15٪ فقط من الشيعة على هذا الرأي – أي اقل 4٪ من المعدل الوطني.[36]

لقد كُتب الكثير عن الاحتجاجات واحداثها منذ العام 2019، بما في ذلك العنف ضد المحتجين؛ وأحجام الحشود المقدرة للمتظاهرين؛ واستجابة الحكومة لهم. ليس الغرض من هذه الورقة إعادة صياغة هذه الأحداث. بدلاً من ذلك، من المهم فهم مظالم المتظاهرين، وما إذا كان لديهم دعم وطني، وما إذا كانوا سيتمكنون من إحداث تغيير في المستقبل بدعم من عناصر من رجال الدين.

وبحسب استطلاعات الـرأي، لا يزال هناك دعم وطني للمتظاهرين وأهدافهم. ففي استطلاع للرأي العام أجراه المعهد الوطني الديمقراطي بين كانون الأول 2019 وشباط 2020 في بغداد والبصرة وديالى وأربيل والناصرية، قال 68٪ من العراقيين إنهم يؤيدون الاحتجاجات على مستوى البلاد و29٪ يعارضونها.[37] كما اشار تقرير المعهد الوطني الديمقراطي إلى أن الحركة الاحتجاجية كانت بلا قيادة، لكن قادة الاحتجاج اعتقدوا أن هذه كانت نقطة قوة وليست نقطة ضعف. فعلى خلاف ذلك، إذا كان هناك قادة واضحون، فقد يتم اختطافهم أو قتلهم، وستكون الحركة فعليا مقطوعة الرأس.[38]

إن واحدة من أسباب الدعم الوطني الذي يحظى بها المتظاهرين، هو جاذبية المحتجين للكثير من العراقيين. على الرغم من أن معظم المتظاهرين كانوا من الشيعة، إلا إن الشعارات واللافتات التي رفعها المحتجون كانت ذات طابع قومي بشكل ساحق، إلى جانب صرختهم المدوية التي يرددونها «نريد وطناً».

لا تميز هذ النكهة القومية الموجة الاحتجاجية في العراق فحسب، بل تميز رؤية جيل الشباب للعراق عن رؤية الجيل السابق الذي شكل الطبقة السياسية بعد العام 2003. يقول ليث نجم أحد قادة التظاهرات في النجف: «لا يمكن تصنيف حركة الاحتجاج وحصرها بمدرسة معينة؛ لأن المتظاهرين يأتون من عدة خطوط، وذلك نظرا للظلم الذي أثر على جميع الفئات العراقية».[39]

لقد أكد العديد من قادة الاحتجاج في المقابلات التي تم اجراءها معهم على ما يسمونه **«الطبيعة العلمانية للحركة الاحتجاجية»**. اذ قال علي المعلم وهو ناشط سياسي من البصرة: «إن معظم قادة الاحتجاجات من

الشخصيات العلمانية، وينعكس ذلك في المطالب العلمانية التي يطالبون بها مثل تطوير مؤسسات الدولة وسيادة القانون، وهي مطالب ذات جوهر علماني».[40]

على الرغم من أن العديد من المتظاهرين يشاركون هذا الشعور عمومًا منذ العام 2019، إلا إن الرمزية الدينية الشيعية أصبحت تحدد بعض المظاهرات. فقد أظهرت التقارير الإعلامية العربية التي غطت الاحتجاجات في بغداد، وجود بعض رجال الدين في ساحة التحرير الى جانب المتظاهرين يقارنون المظالم التي يعاني منها العراقيون باستشهاد الإمام الحسين، الذي يعد بطل الشيعة حول العالم، والذي كان موته في القرن السابع يمثل السردية التي تديم الفداء والمعاناة عند الشيعة. فقد قُتل الحسين في واحدة من المعارك ضد الأمويين السنة في كربلاء عام 680. وقد أدى مقتله في النهاية إلى تشكيل الطائفة الشيعية داخل الإسلام. وقد كانت هذه الرمزية الحسينية حاضرة في الاحتجاجات العراقية، اذ حمل المتظاهرون صور الإمام الحسين على الأقل لبعض الوقت، وجعلوها رمزا لحركتهم الاحتجاجية في الأيام الأولى لعاشوراء، وهي فترة الحداد التي يحيي فيها الشيعة في جميع إنحاء العالم ذكرى وفاة الحسين.[41]

وما تجدر ملاحظته في هذا الصدد، هناك فرقا كبيرا بين كيفية استخدام الهوية الشيعية كأداة بين الأجيال الأكبر سنا والشباب في العراق. **اذ يستخدم جيل الشباب المراجع الدينية في المظاهرات كوسيلة لتوحيد البلاد، على عكس النخب السياسية الشيعية التي تولت السلطة بعد سقوط صدام حسين**، والتي يلقي الشباب العراقي باللوم عليها في كل مشاكلهم. فعلى سبيل المثال، لقد استخدام الشباب رموز الحسين في الاحتجاجات إلى جانب العلم الوطني العراقي. والحالة هذه، **أضحى هناك تنافسا بين روايتين حول الحدث الحسيني** في كربلاء عام 61 هجريا: **الأولى** تقليدية تعزز الشعور بالهوية الطائفية والظلم الشيعي المفترض والمرتبط بها، وهي الرواية التي استخدمتها النخب السياسية الشيعية بعد عام 2003. **أما الرواية الأخرى**، فهي ذات النزعة القومية والحديثة، والتي تتعلق بالتجربة الجماعية لمجتمع عراقي طوره الشيعة العاديون،

وعلى الأخص من خلال احتجاجات تشرين، بحسب عقيل عباس الأستاذ في الجامعة الأمريكية في العراق في السليمانية.[42]

لقد كانت المظاهرات تسير على ما يرام بحلول تشرين الثاني 2019، حيث بدأ المتظاهرون ينظرون إلى القوات الأمنية التي تشن عنفًا ضدهم على أنها أعداء للإمام الحسين. وعندما أضرم مسلحون ملثمون النيران في خيام المتظاهرين خلال اعتصامات كربلاء، قارن المتظاهرون هذا الهجوم بحرق خيام عائلة الامام الحسين في كربلاء قبل أكثر من 1400 عام، وهو الهجوم الذي قُتل فيه ثمانية عشر متظاهراً. ولكن لم يكن من الواضح ما إذا كان المهاجمون من شرطة مكافحة الشغب التابعة للدولة أو الفصائل الشيعية المدعومة من إيران.[43] وبغض النظر عن ذلك، فإن رمزية هذا العنف في كربلاء كانت طاغية. إذ يقول عقيل عباس: «أصبح الشيعة في السلطة هم العدو الذي يتماهى جوهريًا مع العدو التاريخي للحسين في كربلاء».[44]

تظهر الروايات الشيعية المتنافسة في لحظة أخرى ذي رمزية قوية في الاحتجاجات، تتمثل بصبي صغير يحمل العلم الحسيني الأخضر (فيما يُطلق عليه مجتمعيا بـ «راية العباس»، في إشارة إلى العباس بن علي، شقيق الحسين الذي يحظى بالتبجيل بين الشيعة لمحاولته إنقاذ الحسين) في بغداد، فيسقط علمه الأخضر وجسده الصغير فجأة على الأرض، على أثر إطلاق النار على المتظاهرين، كما يظهر على موقع اليوتيوب.[45]

من هذه اللحظات المحورية وغيرها، يتضح أن بعض المتظاهرين الشباب تبنوا روايـة الاستشهاد والمعاناة الشيعية. ولكن اليوم، فإن الظالمين ليسوا من السنة؛ بل هم من النخبة السياسية الشيعية في العراق، وبعضهم موالٍ لإيران. على الرغم من أن هذا الارتباط بين قتلة صدام والقادة الشيعة الآخرين هو أمر غير معتاد، إلا أنه ليس أمرا غير مسبوق. فقبيل الثورة الإسلامية عام 1979، وصف أنصار الخميني، الشاه الذي أطيح به في النهاية، على أنه عدوا للحسين. وفي السنوات الأخيرة، عندما خرج ملايين الإيرانيين إلى شوارع طهران بين عامي 2009 و2010 احتجاجًا على الحكومة، تمت الإشارة إلى خامنئي نفسه على أنه عدو الإمام الحسين - وهو ادعاء متطرف في سياق السياسة الشيعية.

ولكن هل هذه الرمزية الدينية تجعل المتظاهرين العراقيين متدينين، أم أنهم علمانيون كما يصفون أنفسهم غالبًا؟ هذا السؤال هو غير ذي صلة لسببين:

أولا/ سواء كان المتظاهرون متدينين أم لا، فإنهم يقدرون الدعم من رجال الدين. ولكن من الجدير بالذكر، ميز الكثير من قادة الاحتجاج الذين تمت مقابلتهم في هذه الدراسة بين رجال الدين السياسيين الفاسدين كما يسمونهم، ورجال الدين الذين هم أوصياء على الدين، وهم باعتقاد المتظاهرين يعملون لصالح المجتمع العراقي.

ثانيا/ سواء كان المتظاهرون متدينين أم لا، فهم يقاتلون من أجل دولة مدنية وليست دينية، وذلك ووفقًا للعديد من المقابلات التي أجريت في العراق مع قادة الاحتجاجات وكذلك تصريحاتهم العامة. يقول اوس الخفاجي، الذي كان قائدا سابقا لأحدى الفصائل المنضوية في إطار قوات الحشد الشعبي: «حتى حكومتا النبي محمد والإمام علي كانتا حكومتين مدنيتين، ولم تفرضا الدين على الناس بالرغم من إنهما تتبعان الشرائع القرآنية».

العامل الإيراني

لا توجد مبالغة في حجم التدخل الإيراني في العراق. بل إن إيران منذ العام 2003، تغلغلت بمهارة بين السكان الشيعة في العراق، مستفيدة من حدودها الطويلة والمشتركة والعلاقات السياسية والدينية والاقتصادية. كما اخترقت إيران أيضًا جميع المجتمعات العراقية تقريبًا، بما فيها حتى المجتمعات السنية، ناهيك عن نفوذها على الحزبين الكرديين المهيمنين وكذلك الأحـزاب الإسلامية الشيعية. إن نفوذ إيـران في العراق متنوع ويشمل لاعبين سياسيين كانوا في المنفى في طهران خلال سنوات حكم صدام حسين ولا يزالون موالين لها حتى اليوم، لاسيما وإن العراق اليوم يعد على رأس أولويات أجندة السياسة الخارجية لإيران. اذ يمثل العراق بالنسبة لصانعي السياسة الإيرانيين مسرح عمليات أكثر أهمية من الدول الأخرى كاليمن مثلا.

إن واحدة من المصادر الرئيسة للقوة الإيرانية في العراق هي الفصائل الشيعية المنضوية في إطار قوات الحشد الشعبي، والتي يخضع بعضها لسيطرة فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، وليس للدولة العراقية، كما تخضع بعض هذه الفصائل للأحزاب الشيعية بدرجات متفاوتة وبحسب ولائها لطهران، بما في ذلك حزب الدعوة الإسلامية بزعامة رئيس الوزراء العراقي الأسبق نوري المالكي، وتحالف الفتح بزعامة القائد العسكري هادي العامري، وائتلاف الصدر بزعامة السيد مقتدى الصدر والذي يحتل أكبر عدد من المقاعد مجلس النواب العراقي.[46]

وبالرغم من هذا النفوذ الإيراني، إلا إن المجتمع العراقي أصبح معارضا بشكل متزايد لتدخلات إيران، بما في ذلك دعم طهران للفصائل العراقية المدعومة من إيران، والتي هاجمت المتظاهرين. وبمرور الوقت، **أصبح الشيعة العراقيون يرون أن إيـران تتدخل بشكل مدمر في السياسة العراقية**. فعلى سبيل المثال في العام 2014، كان 86٪ من الشيعة لديهم وجهة نظر إيجابية تجاه إيران، إلا إن هذه النسبة انخفضت في العام 2019 إلى 41٪. يقول منقذ داغر، رئيس وكالة المستقلة لاستطلاعات الرأي (IIACSS): «بشكل عام، لا يحبذ العراقيون إيران ولا الولايات المتحدة، لكن للمرة الأولى منذ فترة طويلة نرى أن الولايات المتحدة يزداد تفضيليها بين العراقيين ضعف أفضلية إيـران».[47] إذ تشير استطلاعات الرأي التي جرت في أواخر عام 2019 بين المتظاهرين المؤيدين للإصلاح في بغداد والمحافظات الجنوبية إلى أن 1٪ فقط يثقون بإيران مقارنة بـ 7 ٪ يثقون بالولايات المتحدة، و30٪ يثقون بالأمم المتحدة. وبحسب داغر: «تعد هذه ظاهرة جديدة في المسرح السياسي العراقي».[48]

لا شك إن إيران أسهمت أيضا في هذه المواقف المناهضة لها في العراق، وهو ما يمكن نلاحظه في موقف المرشد الأعلى علي الخامنئي من المظاهرات في العراق. فبعد أيام قليلة من بدء الاحتجاجات في تشرين الاول 2019، ندد المرشد الأعلى الإيراني بالمتظاهرين، وألقى باللوم على المتآمرين الأجانب في الاضطرابات. إن مثل هذه الاتهامات شائعة لدى الخامنئي، وهو كثيراً ما ألقى باللوم على ما يسميه الأعداء الخارجيين، وكانت الولايات المتحدة على رأس القائمة، للاحتجاجات الشعبية داخل

بلاده. لذلك ذكر الخامنئي في تغريده له في 7 تشرين الأول 2019 على حسابه الرسمي: «حاول الأعداء خلق الفرقة، لكنهم فشلوا، ولن يكون لتآمرهم أي تأثير».[49] يتوافق هذا الخطاب من المرشد علي خامنئي مع المثل العليا للثورة الإسلامية: فقد تم إنشاء الجمهورية الإسلامية لتصدير مبادئ الثورة الدينية والأيديولوجية إلى دول المنطقة.

لقد ازدادت مقاومة العراق للأجندة الإيرانية مع جيل الشباب، وكانت الاحتجاجات تمثل دليلا صارخا على هذا الرفض. على سبيل المثال، في 4 تشرين الثاني 2019، هاجم المتظاهرون القنصلية الإيرانية في كربلاء، وهم يهتفون: «كربلاء حرة حرة... إيران برة برة!».[50] إن حدوث هذا الأمر في كربلاء التي تتمتع بأهمية دينية كبيرة بالنسبة للشيعة في جميع أنحاء العالم، يجعل مثل هذه الإشارات الصارخة للمعارضة الشعبية لإيران- الدولة الدينية الشيعية الوحيدة- أكثر إثارة للمشاعر.

لقد تراجعت شعبية إيران بشكل كبير بسبب القمع الذي مارسته إيران ضد شعبها، وكذلك بسبب الدمار الذي ألحقته بالعديد من الناس في العراق وسوريا ولبنان واليمن، بشكل علني وواضح. يقول اسعد الناصري، الزعيم السابق في التيار الصدري: «إن هذا الأمر جعل الناس في هذه البلدان، بما في ذلك العراق، يدركون تمامًا خطورة النظام الإيراني على المنطقة ككل.»

لقد اندلعت مظاهرات مماثلة ضد إيران في 8 أيار 2021 في كربلاء، بعد مقتل الناشط إيهاب الوزني أحد قادة الاحتجاجات، على يد قتلة مدعومين من إيران. ونظم المتظاهرون احتجاجا استمر يوما كاملا في كربلاء وأضرموا النار في أجزاء تابعة للقنصلية الإيرانية في كربلاء.

على غرار العناصر العراقية داخل المجتمع المدني الرافضة لإيران، يعارض رجال الدين أيضًا النفوذ السياسي والديني لإيران في العراق، ويتصدرهم اية الله السيد علي السيستاني. فعلى المدى القصير، يبدو من الواقعي أن يتمكن العراقيون من تقليل النفوذ الديني لإيران، لكن ليس قوتها العسكرية. فقد تدخل السيستاني أحيانًا كوسيط لحل المشكلات بين الدولة والمجتمع ولحرمان الجماعات المدعومة من إيران من أداء هذا الدور. فعلى سبيل المثال، عندما بدأت الاحتجاجات الكبيرة في

العام 2019، والتي طالبت بإستقالة رئيس الوزراء، ضغط السيستاني من أجل وجود رئيس وزراء جديد، وطالب باختياره من دون تأثير خارجي، في إشارة إلى إيران. إذ قال السيستاني في خطبة الجمعة التي قرأها ممثله الرسمي: «نأمل أن يتم اختيار رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة الجدد خلال المدة الدستورية ووفقًا لما يبحث عنه المواطنون، بعيدًا عن أي تدخل خارجي».[51]

ومع ذلك فقد شجع السيستاني الفصائل المنضوية في الحشد الشعبي على الاندماج في الجيش العراقي، وهو أمر دعا إليه رؤساء الوزراء المتعاقبون ولكن دون نجاح في ذلك. كما شجع السيستاني بعض الفصائل التابعة له داخل قوات الحشد الشعبي الى الانشقاق عن المجموعات الرئيسة للحشد الشعبي في العام 2020. وفي كانون الأول 2020، انفصلت أربعة ألوية قريبة من السيستاني عن الحشد الشعبي وخضعت للسيطرة الكاملة للدولة.[52] فضلا عن ذلك، خلال فترة انتخابات 2018 أصدر السيستاني بيانا يعارض فيه مشاركة الحشد الشعبي في الانتخابات. اذ قال: «لا يجوز لأحد أن يستغل لقب المرجع الديني أو أي لقب آخر عزيز على قلوب العراقيين لتحقيق مكاسب انتخابية».[53] في إشارة الى بعض الأحزاب الشيعية التي لها فصائل مسلحة داخل قوات الحشد الشعبي، مثل تحالف الفتح.

من الناحية اللاهوتية، يعارض رجال الدين العراقيون النموذج الإيراني لولاية الفقيه، الذي تجعل رجال الدين يتمتعون بسلطة مطلقة على شؤون الدولة. ففي مقابلات أجريت في النجف في العام 2016 مع اثنين من آيات الله العظام في العراق ورجال دين آخرين، كان هناك إجماع على أن المرجعية في العراق لا تؤيد هذا النهج وتفضل الحكم الديمقراطي.[54] وبهذه الطريقة، يتماهى رجال الدين أيضًا مع نشطاء المجتمع المدني، الذي يعبرون بوضوح عن رغبته في الفصل بين الدين والدولة.

آفاق التغيير

من غير المرجح أن تؤدي الانتخابات البرلمانية المقرر إجرائها في تشرين الأول2021، من تلقاء نفسها إلى إحداث تغيير جوهري في النظام السياسي أو تلبية الدعوات المشتركة للمتظاهرين ورجال الدين من أجل

تحقيق إصلاحات عميقة، ووضع حد للفساد المستشري، وتقليص أو حتى وقف التدخل الإيراني في الشؤون العراقية. وبحسب استطلاعات الرأي التي أجريت عام 2021، فإن 70 بالمائة من العراقيين لا يعتقدون أن الانتخابات ستغير طريقة عمل الحكومة.[55]

ومع ذلك، ستقدم الانتخابات سلسلة من المؤشرات حول استدامة التحالف الضمني الجديد بين رجال الدين والنشطاء المدنيين- اي بين المسجد والشارع، بما في ذلك الطريقة التي سيتم التصويت فيها وحجم ونطاق إقبال الناخبين، ومستوى العنف والترهيب من قبل الفصائل الشيعية، وما إذا كانت الحركات الشعبية الشيعية بقيادة شخصيات يعارضها المتظاهرون (مثل السيد مقتدى الصدر وهادي العامري)، سوف تسود وتهيمن مرة أخرى على الدولة.

لقد قال العديد من قادة الاحتجاجات إنه إذا بدت الانتخابات مزورة، مثل الانتخابات الماضية فإنهم سوف يدعون إلى انتفاضة أخرى أكبر مما كانت عليه في العام 2019. ولكن هذا الأمر سيضع رجال الدين، والسيستاني على وجه الخصوص في موقف صعب جدا. وكما هو الحال في بداية الاحتجاجات، سيواجه رجال الدين معضلة: إذا أدانوا الانتخابات ونتائجها. لذلك نتساءل: هل سيتغاضى رجال الدين ضمنيًا عن اضطرابات الشارع وعدم الاستقرار؟ وبمعنى آخر، ما مدى استعداد المرجعية للذهاب في السعي نحو الإصلاح؟ وهل ستخاطر بدورها التقليدي وتأثيرها باسم المجتمع المدني؟

من جانبها، تواجه حركة الاحتجاج أيضًا حالة من عدم اليقين، فالسؤال هنا: إلى أي مدى يمكن للمحتجين دفع رجال الدين للتدخل دون المخاطرة برد فعل عنيف؟ اذ لا يمكن أن يغيب عن الكثيرين التحالف الناجح الذي حدث بين الإصلاحيين العلمانيين والمثقفون الدينيون والطلاب والنشطاء الدينيون للإطاحة بشاه إيران المدعوم من الولايات المتحدة في عام 1979، لكنهم سقطوا تحت وطأة مطالب السيادة السياسية من جانب «الملالي السياسيين» بقيادة الخميني.

في الوقت الراهن، يعتقد العديد من المتظاهرين أن المظاهرات قد حققت بالفعل قدراً ضئيلاً من النجاح. فقد قادت التظاهرات الى الإطاحة

برئيس الوزراء من منصبه بعد وقت قصير من بدء الاحتجاجات بضغط من الشارع والمرجعية. يقول أحمد السهيل وهو صحفي ومدون ذو نفوذ لدى المتظاهرين: «ما كان خروج عادل عبد المهدي ليحدث لولا خطاب المرجع- في إشارة إلى السيستاني- وهذا ما يجعل الشباب يستمرون في مطالبة المرجعية بالتدخل لحل المشكلات، ولا سيما تلك المتعلقة بالانتخابات».

في الواقع لقد طالب المتظاهرون بتحقيق الإصلاح الانتخابي الذي أيده أيضًا بعض رجال الدين، وذلك من أجل إلغاء نظام التوزيع الطائفي الذي تم إنشاؤه في أعقاب تغيير النظام عام 2003. ففي كانون الأول 2019، وافق مجلس النواب العراقي على القانون الانتخابي الجديد، وقد استغرق الرئيس برهم صالح 11 شهرًا للمصادقة عليه بسبب الخلافات حول كيفية تحديد الدوائر الانتخابية في العراق. ويؤشر القانون الجديد خروجا عن السياق الماضي، الذي حدد كل محافظة من محافظات العراق على أنها دائرة واحدة، في حين قسم القانون الجديد العراق إلى 83 دائرة انتخابية.

إن تقسيم العراق إلى العديد من الدوائر الانتخابية، من حيث المبدأ، يعني إن النظام الانتخابي سيخلق المزيد من المنافسة الانتخابية مع السماح باعتماد الترشيحات الفردية للمرشحين المستقلين. إذ تم تصميم النظام الجديد لإقامة صلة بين كل عضو في البرلمان ودائرته الانتخابية بهدف جعل عضو مجلس النواب مسؤولاً بشكل مباشر أمام الناخبين في دائرته الانتخابية. كما يمنع القانون الجديد السياسيين الشعبيين من استخدام حصصهم الفائضة من الاصوات لمنح مقاعد للمرشحين الخاسرين في قوائمهم الانتخابية.[56] في الوقت الذي يسمح القانون أيضًا للأحزاب السياسية الصغيرة، وليس فقط للأحزاب الكبيرة التي تقودها النخب السياسية الراسخة، بالتنافس في الانتخابات. لكن بالرغم من كل ذلك لن يؤدي القانون الانتخابي إلى تغيير نظام تقاسم السلطة في العراق.

من أجل تجنب العنف وتزوير الأصوات -وهو أمر شائع في الانتخابات السابقة- طلبت الحكومة العراقية من الأمم المتحدة مراقبة الانتخابات. في الوقت الذي حاولت الحكومة كسب الدعم المجتمعي للانتخابات لتلافي انخفاض نسبة الإقبال، الأمر الذي من شأنه أن يلقي بظلال من الشك على شرعية الانتخابات. فعلى سبيل المثال بلغت نسبة المشاركة

الرسمية للناخبين في انتخابات 2018، بما يربو على 44٪، لكن نسبة المشاركة الفعلية في الانتخابات بحسب العديد من الخبراء العراقيين، كانت لا تتجاوز نسبة 20٪.

نتيجة لقانون الانتخابات الجديد، حوّل بعض قادة الاحتجاج تركيزهم من الشارع إلى صناديق الاقتراع. فقد شكلوا أحزابا سياسية جديدة ويخطط مرشحيهم لخوض انتخابات تشرين الاول. ولكن نفذ وقت العديد من المجموعات لتسجيل احزابهم في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، والتي أعطت الأحزاب السياسية أسبوعًا واحدًا فقط لتقديم الطلبات. من بين هذه المجموعات كانت هناك أربعة أحزاب سياسية أسسها المتظاهرون التزمت بالموعد النهائي للمفوضية وهي كل من حركة امتداد، البيت الوطني، وحركة 25 تشرين؛ وطرف رابع مؤلف من نشطاء متحالفين مع رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي.

ومع ذلـك، ستدخل هذه الأحـزاب السياسية الجديدة في الصراع السياسي مع العديد من العيوب. اذ تتقاضى المفوضية العليا المستقلة للانتخابات 30 مليون دينار عراقي (حوالي 20500 دولار) لتسجيل الحزب الجديد.[57] ولكن هذه الأحزاب تفتقر إلى التمويل الهائل مقارنة بالجيل الأقدم من الأحزاب الشيعية. كما أنهم يفتقرون إلى المهارات التنظيمية لتشجيع الناخبين على الذهاب إلى صناديق الاقتراع. وحتى أنهم يفتقرون إلى المساحة المادية للتنظيم. وتفيد التقارير الإعلامية: إن الأحزاب القديمة تستخدم المساجد لتنظيم الحملات الانتخابية، في حين إن الأحزاب الجديدة لا تستطيع الوصول إلى مثل هذه المرافق. وإذا لم تكن تلك العقبات كافية، فإن النخبة الشيعية الحالية ستفعل بلا شك كل ما في وسعها للحفاظ على الوضع الراهن من خلال الترهيب والوسائل الأخرى، كما يرى العديد من الخبراء العراقيين. وعليه قد تصبح تلك العيوب مصدر إحباط كبير إذا كان أداء الأحزاب الجديدة التي أسسها المتظاهرون سيئًا في الانتخابات.

حتى لو تبنى قادة الاحتجاج وجهة نظر تهكمية تجاه المرجعية بعد الانتخابات - بوصفها جزء من المشكلة وليس الحل - **فإن المجتمع المدني العراقي بلا شك قد وسع المجال السياسي في العراق بطرق**

مهمة. يقول سجاد جياد: «حتى إذا لم تحصل الأحـزاب الجديدة على العديد من المقاعد، فإنها قد تكون قادرة على إرساء الأساس للتحول في الحملات والتحالفات والتصويت والسياسة بشكل عام».[58] **وفي الوقت الذي من المرجح فيه أن تستمر النجف في التعبير عن معارضة التدخل الإيراني، فإن الشارع العراقي اصبح يُضرب به المثل الآن، كقوة هائلة لها القدرة على ممارسة الضغط من أجل التغيير.**

IRAQ COPY

التوصيات والملاحظات:

- كتبت الدراسة قبل اجراء انتخابات اكتوبر الماضي, وجزء من الفرضية التي قامت عليها الدراسة هي ان التحالف الضمني من اجل الاصلاح بين المؤسسة الدينية والمجتمع المدني سيأتي بنتائجه بعد ان تشترك التجمعات السياسية المرتبطة بالحراك التظاهري في هذه الانتخابات بكثافة, وهو الامر الذي لم يحدث بسبب مقاطعة شريحة واسعة من المتظاهرين احتجاجا على عمليات اغتيال وتصفية مرشحيهم.
- على العكس من التوجه السائد في الدول العربية ودول الاقليم التي مرت بموجات احتجاجية, فقد شهد الحراك الاحتجاجي العراقي حالة من التحالف الضمني بين المؤسسة الدينية وقوى المجتمع المدني الرافضة للوضع القائم.
- لم يكن التحالف بين الحراك الشبابي والمؤسسة الدينية تحالفا مبدئيا مبنيا على اساس قيمي, انما تحالف براغماتي مبني على المصلحة و على ادراك الشباب الناشطين لاهمية ونفوذ المؤسسة الدينية وقدرتها على التأثير على الراي العام وصناع القرار السياسي.
- التزام المؤسسة الدينية خط مساندة المطالب الشعبية المتعلقة بالاصلاح السياسي والاقتصادي ومحاربة الفساد وتوفير الخدمات وفرص العمل يعود الى فترة ابعد من لحظة تشرين لسنة 2019, حيث دعمت المرجعية الدينية في النجف المطالب الاحتجاجية بشكل متكرر على مدى العقد الاخير.

التوصيات والملاحظات:

- يرى البعض ان اتخاذ المؤسسة الدينية موقفا مؤيدا للتظاهرات والحراك الشعبي يأتي في اطار محاولة تصحيحية تهدف الى انقاذ النظام السياسي العراقي من الانهيار الشامل, هذا النظام الذي استثمرت فيه المؤسسة الدينية وساندته مرارا منذ عام 2003, كما ان المؤسسة الدينية تتحمل جزءا من مسؤلية عدم ادانة هذا النظام السياسي بشكل صريح وبوقت مبكر.
- ان الموقف المناهض تجاه التدخل الايراني في الشأن العراقي هو احد القواسم المشتركة التي جمعت قادة الحراك التظاهري ورجالات الدينية في المؤسسة الدينية الشيعية. حيث ينظر الاثنان الى هذا التدخل كاحد اسباب تعطيل عملية الاصلاح وترسيخ واقع الفساد في البلاد.

Endnotes

1. Bobby Ghosh، "Iraq's Top Cleric Warns Iran To Stay Out،" Bloomberg، November 2، 2019.

2. Author interview in Najaf، March 2021.

3. Meir Litvak، "'God's Favored Nation': The New Religious Nationalism in Iran،" Religions 11، no. 10 (October 2020).

4. "Iraq: UN Details Ordeal of Abducted Protesters، Welcomes Government's Promise to Investigate and Compensate،" Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights، May 26، 2020.

5. Author interview in Baghdad, April 2021.

6. Rafid Jaboori, "Prominent Iraqi Shia Militia Leader Arrested – The Rise and Fall of Aws al-Khafaji," The Jamestown

Foundation, April 3, 2019.

7. Michael Knights, "Exposing and Sanctioning Human Rights Violations by Iraqi Militias," Washington Institute for Near East Policy, October 22, 2019.

8. Author interview in Najaf, April 2021.

9. "Macro Poverty Outlook for the Republic of Iraq," World Bank, April 2021.

10. Harith Hasan, "Beyond Security: Stabilization, Governance, and Socioeconomic Challenges in Iraq," Atlantic Council, July 2018.

11. C. Anthony Pfaff, "Iraq: A Road Map for Recovery," Atlantic Council, February 2021.

12. World Bank, World Development Report 2011: Conflict, Security, and Development (Washington, DC: World Bank, 2011).

13. "Corruption Perceptions Index," Transparency International, 2017.

14. Sam Gollob and Michael O'Hanlon, "Iraq Index: Tracking Variables of Reconstruction and Security in Post-Saddam Hussein Iraq," Foreign Policy at Brookings, August 2020.

15. Marsin Alshamary, "The Role of Iraq's Influential Shiite Clerics is

IRAQ COPY

Changing. Here's How," The Washington Post, February 4, 2019.

16. Author interview, April 2021.

17. Author interview in Najaf, April 2021.

18. Author interview, May 2021.

19. Ibid

20. Author interview in Najaf, April 2021.

21. Ibid

22. Munqith Dagher, "Uprising or Election: What Kind of Change Do Iraqis Want?," Washington Institute for Near East Policy, March 12, 2021.

23. Edward Wong, "Clerics Want Islamic Law Written Into Iraq Constitution," The Seattle Times, February 6, 2005.

24. "Al-marja al-yaqubi: ma tahaqaq min injaz fi entifadat huriyyat al-iraq" [The Reference Al-Yaqoubi: What has been achieved in the uprising for Iraqi freedom], The Religious Marja Sheikh Muhammad Al-Yaqoubi, October 30, 2019.

25. Al-marja al-yaqubi yadu ila wujud qiyada wataniyya waiyya muwahida lilmuzaharat" [The Al-Yaqoubi reference calls

for a unified, conscious national leadership for the demonstrations], The Religious Marja Sheikh Muhammad Al-Yaqoubi, July 25, 2018.

26. "Bayan hauwwl tashkil al-hukuma al-jadida" [Statement on the formation of the new government], The Religious

Marja Sheikh Muhammad Al-Yaqoubi, October 30, 2018.

27. Jenny Gathright, "Iraqi Parliament Accepts PM Adel Abdul-Mahdi Resignation, But Protesters Demand More," NPR,

December 1, 2019.

28. Fatma Ben Hamad, "How Iraq's 'Blue Hat' Militiamen Went From Protecting to Killing Protesters," France 24, February 10, 2020.

29. "Iraq's Sadr Movement Begins To Split," Middle East Monitor, January 27, 2020.

IRAQ COPY

30. Author interview in Najaf, April 2021.

31. Renad Masour and Benedict Robin-D'Cruz, "Making Sense of the Sadrists: Fragmentation and Unstable Politics,"

Foreign Policy Research Institute, March 30, 2020.

32. Ali Mamouri, "What is Muqtada al-Sadr Doing in Iran?," Al-Monitor, September 11, 2019.

33. Maha Yahya, "The Summer of Our Discontent: Sects and Citizens in Lebanon and Iraq," Carnegie Middle East Center, June 30, 2017.

34. Brian Blankespoor, Nandini Krishnan, and Tara Vishwanath, Where are Iraq's Poor: Mapping Poverty in Iraq (Washington, DC: World Bank, 2015).

35. Author interview in Nasiriyah, April 2021.

36. Munqith Dagher and Karl Kaltenthaler, "Iraq is the Prize: A Warning About Iraq's Future Stability, Iran, and the Role of the United States," Center for Strategic and International Studies, March 20, 2020.

37. "Iraq: We Want a Homeland," National Democratic Institute, 2020.

38. Ibid.

39. Author interview in Najaf, April 2021.

40. Author interview in Basra, April 2021.

41. Mustafa Saadoun, "Al-hussain thawra wa layis bukaan faqat ... 'ashura' tuhafiz al-ihtijajat fi al-iraq" [Al-Hussein is a revolution, not just crying" ... Ashura spurs protests in Iraq], Raseef 22, August 29, 2020.

42. Akeel Abbas, "Al-Rumuz al-Husainiyya wa Wazaifuha Al-Wataniyya fi Al-ihtijajat Al-Iraqiyya" [Hussaini Shia symbols and their national functions in the Iraqi protests], in "Al-Ihtijajat Al-Tishriniyya fi Al-Iraq – Istihdar al-qadim wa istisaa al- jadid" [The October Protests in Iraq – the dying of the old and the intractability of the new], ed. Faris Kamal Nadhmi and Harith Hasan (Baghdad: Al-Mada Foundation for Media, Culture and Arts, 2020): 4761-.

43. "Masked Men Attack Protesters in Iraq's Karbala, Killing 18," Arab News, October 29, 2019.

44. Akeel Abbas, "Al-Rumuz al-Husainiyya wa Wazaifuha Al-Wataniyya fi Al-ihtijajat Al-Iraqiyya" [Hussaini Shia symbols and their national functions in the Iraqi protests], in "Al-Ihtijajat Al-Tishriniyya fi Al-Iraq – Istihdar al-qadim wa istisa al-jadid" [The October Protests in Iraq – the dying of the old and the intractability of the new], ed. Faris Kamal Nadhmi and Harith Hasan (Baghdad: Al-Mada Foundation for Media, Culture and Arts, 2020): 4761-.

45. قناة النظائر Tv "Istishhad tifl yahmil rayat al-abas bi niran qanas" [The martyrdom of a child carrying the Abbas flag by a sniper's fire], YouTube video, October 16, 2019.

46. "Maliki Eyes Iraq's Premiership Again Despite Declining Fortunes," The Arab Weekly, February 23, 2021.

47. Namo Abdulla and Mehdi Jedinia, "New Poll: Iran Losing Support of Majority in Iraq," VOA News, June 16, 2020.

48. Munqith Dagher, "Iraq's Protests Haven't Yet Changed the System – But They're Transforming Iraqis' Belief in

Themselves," The Washington Post, December 10, 2019.

49. "Khamenei Says Iraq Protests Conspiracy By 'The Enemy,'" Radio Farda, October 7, 2019.

50. "Iraq Unrest: Protesters Attack Iranian Consulate in Karbala," BBC, November 4, 2019.

51. "Al-Iraq: Al-Sistani yadu ila ikhtiyar rais hukuma min dun 'tadakhul khariji'" [Iraq: Al-Sistani calls for choosing a prime minister without "outside interference"], Al Jazeera Mubasher, December 6, 2019.

52. Mustafa Saadoun, "Shiite Factions Close to Sistani Move To Separate From Iran-Backed Militias," Al-Monitor,

December 4, 2020.

53. "Bayan maktab samahat al-sayyid (dam dhilu) hauwwl al-intikhabat al-niyabiyya fi al-Iraq am 2018" [A statement

from the office of His Eminence (may God bless him) on the parliamentary

IRAQ COPY

elections in Iraq in 2018], Official Website of the Office of His Eminence Al-Sayyid Ali Al-Husseini Al-Sistani, May 3, 2018.

54. Author interviews in Najaf, November 2016.

55. Munqith Dagher, "Uprising or Election: What Kind of Change Do Iraqis Want?," Fikra Forum, March 12, 2021.

56. Sajad Jiyad, "Protest Vote, Why Iraq's Next Elections are Unlikely to Be Game-Changers," (working paper, London School of Economics, April 2021).

57. Ibid.

58. Sajad Jiyad, "Protest Vote, Why Iraq's Next Elections are Unlikely to Be Game-Changers," (working paper, London School of Economics, April 2021).

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

نشرة تخصصية محدودة التداول يصدرها مركز غداً لادارة الصراع في بغداد وتتركز مهمتها في ترجمة اهم ما تتناوله مراكز التفكير العالمية حول العراق وتقوم ايضا بترجمة اشياء مهمة يعتقد فريق العمل ضرورة اطلاع صانع القرار عليها .

ونود ان نشير هنا الى مجموعة امور:-

الامر الاول: تتالف كل ترجمة من :

- **ملخص تنفيذي** : وهو خلاصة الترجمة حسب كاتبها ويقوم المركز فقط بترجمتها وتلخيصها ولا يتصرف بافكارها ومفرداتها.
- ترجمة نص المادة مع الاشارة الى الفقرات المهمة عبر تظليلها باللون الغامق.
- **الملاحظات والتوصيات** : وهي تمثل راي المركز ورؤيته للموضوع. وليس بالضرورة تبنيه للفكرة بل هو خلاصة ما وصل له راي المترجم والباحث.

الامر الثاني: يقوم المركز بترجمة النص كما هو ، فلا يعني ان المركز يتبنى رأي الكاتب.

الامر الثالث: ان هذه النشرة تخصصية وترسل فقط لمجموعة محدودة جدا من صناع ومتخذي القرار في العراق. ولا يجوز نشرها شرعاً وقانوناً الا باذن من مدير المركز حصراً.

الامر الرابع: يسر المعهد استقبال ملاحظاتكم وتصويباتكم وانتقاداتكم البناءة. على البريد الالكتروني ورقم الهاتف المثبتان على صفحات النشرة.

الامر الخامس: المركز مستقل ماليا واداريا بشكل كامل ولا يستقبل اي تبرعات او معونات.

غداً Tomorrow لإدارة الصراع
مركز غداً لإدارة الصراع
بغداد

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks